الأمم المتحدة

A/72/761–S/2018/86

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
2 March 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البند ٦٥ من جدول الأعمال
بناء السلام والحفاظ على السلام

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢ آذار/مارس ٢٠١٨ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل، عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، الدراسة المرحلية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن.

ففي ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٦، عيّن سلفي غرايمي سمبسون (جنوب أفريقيا) ليكون المعد الرئيسي المستقل المسؤول عن وضع الدراسة والتوصيات باتخاذ إجراءات. كما عين فريق خبراء استشاري لتوفير التوجيه والدعم في إعداد الدراسة. وتألف فريق الخبراء الاستشاري من الخبراء المستقلين التالية أسماؤهم: فارع المسليمي (اليمن) وسكوت أتران (الولايات المتحدة الأمريكية) وشرنور باه (سيراليون) وإكرام بن سعيد (تونس) ومالوال بول كيير (جنوب السودان) وكيسي مارتين إيكومو – سوانيه (جمهورية أفريقيا الوسطى) وإلواد علمان (الصومال) وماتيلدا فليمنغ (فنلندا) وتيري – آن جلبرت – روبرتس (جامايكا) ولوس ألسيرا غرانادا كونتريراس (كولومبيا) وسابا اسماعيل (باكستان) وتيفوني كافيندي كوتييغالا (سري لانكا) ونور لايك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) وميكي لوبس كاردوزو (هولندا) وروبرت موغا (كندا) وحسين نبيل مرتجى (دولة فلسطين) وفومنمي أولونيساكين (نيجيريا) وسليم سلامة (الجمهورية العربية السورية) وعلي سليم (باكستان) وهاجر الشريف (ليبيا) ومارك سومرز (الولايات المتحدة). وأود أن أعرب عن امتناني للعمل الذي اضطلع به السيد سمبسون والخبراء ولما أسهموا به من أجل فهمنا لدور الشباب فيما يتعلق بالسلام والأمن.

وأشجع الدول الأعضاء على النظر بعناية في هذه الدراسة والتوصيات المنبثقة عنها. وإني مستعد أن أقدم، عند الطلب، تقريرا عن الطريقة التي تعتمدها الأمم المتحدة في متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن هذه الدراسة.

160318 150318 18-02860 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وأرجو ممتنا تعميم الدراسة المرحلية، التي أحيلت إليّ في الرسالة المرفقة المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ الموجهة من المعد الرئيسي المستقل، باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٦٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من المعد الرئيسي للدراسة المرحلية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن الصادر بها تكليف من مجلس الأمن في قراره ٢٢٥٠ (٢٠١٥)

يشرفني تقديم الدراسة المرحلية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن الصادر بها تكليف من مجلس الأمن في قراره ٢٢٥٠ (٢٠١٥).

لقد كان لي شرف كبير بالعمل مع فريق الخبراء الاستشاري الذي عينه الأمين العام، وهو فريق من الخبراء الموهوبين ذوي الرؤية الثاقبة. وأدين بالكثير لما أسهموا به في مجال السياسات والممارسات والمعارف.

كما أعرب عن امتناني لما قدمته اللجنة التوجيهية من توجيه ومشورة استراتيجيين إلى الدراسة التي شملت ٣٣ منظمة. فقد قدم أعضاء اللجنة التوجيهية والشركاء الآخرون دعما سخيا لعملية البحث من خلال توفير ورقات المعلومات الأساسية وتنظيم المشاورات ومناقشات مجموعات التركيز مع الشباب في جميع أنحاء العالم.

وعلى مدى فترة الـ ١٨ شهرا، وأثناء إجراء الأبحاث وصياغة الدراسة، أتيحت لي فرصة التحاور مع الآلاف من الشباب في جميع مناطق العالم. وكانت منهجيتنا منظمة عن قصد لإتاحة إمكانية الوصول وإبداء الرأي للعديد من الشباب الذين لا تتاح لهم عادة فرصة المشاركة في هذا النوع من العمليات السياساتية. ومن خلال المشاورات والدراسات القطرية ومناقشات مجموعات التركيز والإسهامات الإلكترونية، أعربوا عن آمالهم وتطلعاتهم من أجل عالم ينعم بالسلام ووصفوا مبادراتهم والتزاماتهم المدهشة وتفانيهم الرائع في سبيل السلام والأمن. وقد كانت لديهم ثقة، بالرغم من كل شيء، في أن وجهات نظرهم ستتجلى بدون رقابة في هذه الدراسة. ويسرني تحمل عبء هذه المسؤولية ولا يسعني إلا أن آمل أن أتمكن إلى حد ما، من خلال إحالة هذه الدراسة إليكم، من نقل آرائهم بكل ما تستحقه من دقة.

وأود أيضا أن أنوه بالدعم الذي قدمته الأمانة المتميزة التي شارك في تكوينها مكتب دعم بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لكم ولمكتبكم على الثقة التي منحتموني إياها وعما شعرت به من فخر في الاضطلاع بهذه المهمة.

(توقيع) غرايمي **سمبسون**
المعد الرئيسي

السلام المفقود: دراسة مرحلية مستقلة بشأن الشباب والسلام والأمن

أولا – مقدمة

١ – هناك شباب على درجة غير عادية من التميز يسعون بشكل خلاق إلى إيجاد السبل الكفيلة بمنع العنف وتعزيز السلام في جميع أنحاء العالم، سواء في المجتمعات المدمرة والمتأثرة بالنزاع أو في المجتمعات التي تنعم بسلام نسبي. وتوفر هذه الدراسة المرحلية، التي أُعدت استجابة لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، فرصة فريدة للإصغاء إليهم والتعرف على العديد من الطرق التي يعملون من خلالها من أجل تحقيق السلام والأمن. والعمل الذي يقومون به عمل واعد بإمكانات تحقيق فوائد هائلة لصالح الحكومات والجهات الفاعلة الدولية من جراء إحلال السلام والأمن. بيد أن العديد من الشباب يشعرون بالإحباط بسبب ميل حكوماتهم والجهات الفاعلة الدولية إلى التعامل مع الشباب باعتبارهم مشكلة يتعين حلها، بدلا من اعتبارهم شركاء من أجل السلام. ويعرب الشباب في جميع أنحاء العالم عن فقدانهم الإيمان والثقة في حكوماتهم وفي المجتمع الدولي وفي نظم الحكم التي يشعرون بأنهم مستبعدون منها، مما يسهم في شعور قوي ومستمر بالظلم. ولا بد من التصدي لهذا الأمر من أجل الاستفادة من مساهمات الشباب في السلام ودعمها ومن أجل تحقيق إمكانات ١،٨ بليون شاب على الصعيد العالمي. وتدعو الدراسة المرحلية الأمم المتحدة والحكومات والجهات الفاعلة الدولية إلى القيام بتغيير ضخم والاعتراف بالشباب باعتبارهم ”السلام المفقود“.

٢ – وقد انطوى إعداد الدراسة الحالية على عملية قائمة على المشاركة يندرج الشباب في صميمها. وجرى إشراك مجموعة متنوعة من الشباب في البحث، مع بذل جهود لإشراك أولئك الذين يكونون في كثير من الأحيان مستبعدين من العمليات السياساتية العالمية، من قبيل الشباب اللاجئين وأفراد العصابات السابقين والشباب الذين يعيشون في المناطق التي يصعب الوصول إليها. وعُقدت مشاورات مباشرة مع ما مجموعه ٢٣٠ ٤ شابا، بما في ذلك ٢٨١ من مناقشات مجموعات التركيز في ٤٤ بلدا، فضلا عن ٧ مشاورات إقليمية و ٥ مشاورات وطنية. وشمل البحث أيضا ٢٧ دراسة قطرية مركزة، و ١٩ تقريرا مواضيعيا مقدمة من الشركاء، و ٥ مشاورات مواضيعية على الإنترنت، ودراسة استقصائية عالمية لمنظمات المجتمع المدني العاملة في بناء السلام التي يقودها الشباب وعمليات مسح لتدخلات الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة التي تركز على الشباب فيما يتعلق بالسلام والأمن. وستنشر نسخة كاملة ومتعمقة من الدراسة خلال عام ٢٠١٨.

٣ – وتتألف الدراسة من خمسة فروع. وينظر الفرع الثاني في التصورات النمطية المتعلقة بالشباب ويدحض سلسلة من الخرافات المحيطة بالسياسات التي أدت إلى سوء توجيه النهج السياساتية والبرنامجية المتصلة بالشباب والعنف والنزاع. ويبين الفرع الثالث بوضوح اتساع وتنوع مساهمات الشباب في السلام، بدءا من الشبكات المحلية وصولا إلى الشبكات العابرة للحدود الوطنية. ويستكشف الفرع الرابع العقد الاجتماعي بين الشباب وحكوماتهم، وكذلك بين الشباب ومجتمعاتهم المحلية، ويقدم أفكارا ثاقبة حول المشاركة السياسية والإدماج الاقتصادي والفرص التعليمية. ويوفر الفرع الخامس إطارا للشراكة مع الشباب والاستثمار فيهم من أجل منع العنف وتعزيز إدماجهم، وتسخير العائد الديمغرافي لجني ثمار السلام – وهو ما يمثل الاستراتيجية الأساسية لتنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

ثانيا – معالجة القوالب النمطية والخرافات المحيطة بالسياسات

”لقد صنفونا، وجعلوا منا مجموعة دخيلة.“ (كوت ديفوار)[1]

مرحلة العبور

٤ – إن الشباب، بخلاف أشكال الهوية الأخرى، من قبيل نوع الجنس أو الانتماء الإثني أو الطبقي أو العرقي، هو مرحلة انتقالية في الحياة. وفي جميع أنحاء العالم، يصف الشباب والمحللون على حد سواء كيف أن الانتقال من مرحلة الشباب إلى مرحلة البلوغ يرتبط بمعالم متنوعة تدل على اكتساب استقلال نسبي والوصول إلى وضع البالغين، استنادا إلى تطور القدرات والمكانة الاجتماعية. وهذه المعالم تختلف اختلافا كبيرا باختلاف الثقافة ونوع الجنس والسياق، وقد تكون مرتبطة بأحداث أو طقوس عبور متنوعة تسهل انتقال الشباب إلى مرحلة البلوغ. والتفكك الاجتماعي الناتج عن النزاعات العنيفة والإجرام هو من العوامل العديدة التي يمكن أن تعطل عملية الانتقال هذه، حيث يمر الشباب بمرحلة من الجمود أصبحت تعرف باسم ”مرحلة الانتظار“. ولهذا الأمر طابع جنساني بشكل أساسي إذ يكافح الشبان والشابات من أجل الانتقال إلى مرحلة البلوغ بطرق مختلفة. وعلى الرغم من أن بعض الشابات قد يكتسبن صفة البلوغ بشكل أسرع نتيجة للحمل أو الزواج، فإن العديد منهن يواجهن نفس التحديات التي يواجهها الشبان من أجل الانتقال إلى مرحلة البلوغ. والعوامل التي تكبح قدرة الشبان على الزواج، بما في ذلك القيود المالية، قد تزيد من المشاكل التي يصادفونها في اكتساب صفة البلوغ. وبالنسبة لكل من الشبان والشابات، فإن صعوبة الحصول على الأراضي وفرص العمل والتعليم والسكن يعني أن الكثير يجدون أنفسهم سجناء مرحلة الشباب، بما يؤثر على مركزهم في المجتمع وربما يسهم في شعورهم بالإحباط.

٥ – ولا يوجد توافق في الآراء بشأن تعريف زمني عالمي لمرحلة الشباب. ففي قراره ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، يعرِّف مجلس الأمن مصطلح الشباب بأنه هـ فئة عمرية من سن ١٨ إلى ٢٩ عاما؛ بيد أن معايير السن تتباين تباينا كبيرا فيما بين الحكومات والمنظمات الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة. وفي هذه الدراسة، يُحترم تعريف السن الوارد في القرار، ولكن يجري اتباع نهج مرن يعكس تنوع الممارسات الاجتماعية الثقافية. ويشجع النهج على التدخل المبكر مع الأطفال والمراهقين لأغراض الحماية والوقاية من العنف. وفي هذه الدراسة، يُستخدم مصطلحا ”youth“ و ”young people“ للدلالة على المسمى نفسه.

٦ – ومن أجل تحقيق فعالية سياسات وبرامج السلام والأمن، لا بد من فهم الكيفية التي يمكن بها أن تتفاوت تجربة الشباب بمرور الزمن استجابة للتغيرات في المشهد الاجتماعي والسياسي والثقافي. والشباب، باعتبارهم صورة مصغرة للمجتمع الأوسع، متنوعون ويكونون أحيانا منقسمين، وأبعد ما يكونون عن التجانس. وفيما عدا مجرد الاختلافات في السن، فإن الشباب، كمجموعة، يتسمون بالتنوع القائم على أساس نوع الجنس والانتماء العرقي والديني والإثني والطائفي والطبقي والثقافي، وبالتنوع المتصل بالسياق والانتماءات السياسية المتنافسة. والاعتراف بهذه الاختلافات أمر ضروري كي يتم أحيانا تناول الافتراضات القائمة على التمني بأن يشكل الشباب فئة متحدة.

(١) جميع الاقتباسات الواردة في هذه الدراسة المرحلية منقولة عن الشباب الذين شاركوا في البحوث التي أجريت من أجل إعداد الدراسة. وللاطلاع على قائمة كاملة بالمشاورات ومناقشات مجموعات التركيز، ودراسات الحالات الإفرادية القطرية والورقات المواضيعية، انظر www.youth4peace.info/ProgressStudy.

سياق السياسات المتعلقة بالشباب والسلام والأمن

٧ - يعتبر الشباب الذين جرى التشاور معهم أثناء إعداد هذه الدراسة أن مسألة الشباب والسلام والأمن لا يمكن فصلها عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد أكدوا على العلاقة التكافلية بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وتناولوا على وجه التحديد الترابط بين السلام والعدالة والمؤسسات الشاملة للجميع. ومن منظور حقوق الإنسان، يحتل الشباب منطقة رمادية بين الحقوق وأنواع الحماية التي توفر للأطفال والحقوق والاستحقاقات السياسية التي يحق لهم، ولكن كثيرا ما يتعذر عليهم، أن يتمتعوا بها باعتبارهم بالغين - وهذه الفجوة في إعمال الحقوق لا بد من معالجتها من خلال الترسيخ التام لمفهوم الشباب كأصحاب حقوق. ويستند مجلس الأمن في قراره ٢٢٥٠ (٢٠١٥) إلى قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما ما يتصل بتركيزه على الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مما يفتح سبل المشاركة أمام أصحاب المصلحة المستبعدين تقليديا، وعلى الدور المحوري الذي تضطلع به الشابات من أجل السلام. ويتناول الشباب في أعمالهم المراحل المختلفة للسلام والنزاع - بدءا من منع اندلاع العنف وصولا إلى بناء السلام بعد انتهاء النزاع - مبدين التزامهم ببناء السلام والحفاظ على السلام.

دحض الافتراضات

”حتى لو بذلت الجهود كي تتغير، فإن المجتمع يلصق بك تسمية الجاني أو الفاشل أو مصدر المشاكل، كما لو كانت وشما أبديا.“ (تونس، أحد الذكور)

”يُنظر إليك في وسائط الإعلام وفي المجتمع كشيء سلبي، ثم يصبح من السهل أن تبدأ في النظر إلى نفسك بهذا الشكل ... ربما هم يتحدثون عني؟“ (السويد، أحد الذكور)

٨ - تشير التقديرات في عام ٢٠١٦ إلى أن ٤٠٨ ملايين من الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٩ عاما) يقيمون في بيئات متضررة من النزاع المسلح أو العنف المنظم[٢]. وهذا يعني أن شابا من كل أربعة شباب على الأقل يتضرر من العنف أو النزاع المسلح بطريقة ما. وتشير تقديرات الوفيات الناجمة بشكل مباشر عن النزاعات في عام ٢٠١٥ إلى أن أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع الخسائر في الأرواح كانت في صفوف الشباب الذكور. بيد أن النزاعات والجريمة وأشكال العنف الأخرى تؤثر في حياة الشباب من نواح أخرى تتعدى الوفيات. ويعاني الشباب من طائفة واسعة من الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي تتراوح بين تكرار الإيذاء والصدمات النفسية والتمييز القائم على الهوية والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي، وإن كانت هذه الحالات لا تسجل في كثير من الأحيان. وفي الوقت الراهن، إن توفر القليل من البيانات الجيدة يجعل من الصعب القيام بتقدير دقيق لعدد الشباب الذين يعيشون في الحالات التي يتعرضون فيها لتلك الأشكال المختلفة من العنف وانتهاك سلامة الشخص.

٩ - وفي عالم يزداد ترابطا تهيمن عليه الشواغل الأمنية المستشرية، تكون القوالب النمطية التي تربط الشباب بالعنف واسعة الانتشار ومعدية. ويتجلى وصم الشباب في القوالب النمطية السائدة بشأن الشبان باعتبارهم مرتكبين للجرائم العنيفة أو مخربين محتملين للسلام. وصحيح أن الشباب هم الجناة

(٢) انظر Institute for Economics and Peace, Data for Youth, Peace and Security: a Summary of Research Findings (لم يصدر بعد).

الرئيسيين في الكثير من أشكال العنف، ولكن هذه الافتراضات تعزز صور الذكورة العنيفة عالميا، وهو ما يؤدي خطأً إلى شيطنة جميع الشبان. ويتم تصوير الشابات كضحايا عاجزات في أحسن الأحوال أو مختفيات عن الأنظار في أسوأ الأحوال، مما ينكر ما لهن من فاعلية ي. وفي كثير من الحالات، يتشرب الشباب هذه المنظورات، وإن كانوا لا ينظرون إلى أنفسهم على هذا النحو، ويطبقون هذه الآراء النمطية السائدة على غيرهم من الشباب.

١٠ - بيد أن هويات الشباب العنيفة تتشكل وتُفرض في الأغلب بصورة منهجية من أعلى. فإن الحكومات والزعماء السياسيين هم الذين يسعون أساسا إلى تعبئة دور الشباب ووظيفتهم وإلى التلاعب بهما في كثير من الأحيان من أجل تحقيق أغراض سياسية. وتشير نتائج البحوث إلى أن هذه القوالب النمطية تستمر وتتعزز أيضا على نطاق واسع عن طريق وسائط الإعلام. فبدأ من الأمريكيين الأفارقة الشباب في شيكاغو ونيويورك وشباب الجيل الثاني من المهاجرين في السويد إلى أفراد العصابات الشباب في أمريكا الوسطى وبناة السلام الشباب في بوروندي، اشتكى الشباب من تركيز وسائط الإعلام المفرط على العنف في أوساط الشباب على حساب أي اهتمام بالشباب العاديين ممن هم أقل إثارة لاهتمام وسائط الإعلام أو أولئك الذين يشاركون في بناء السلام.

الأثر العكسي لـ "الذعر السياساتي"

طفرة الشباب

١١ - ادعت البحوث المبكرة عن ''طفرات الشباب'' وجود ارتباط بين كِبر حجم فئة الشباب وازدياد مخاطر العنف الجنائي و/أو السياسي. وقد دحضت هذه الادعاءات أدلةٌ تبيِّن أن العديد من البلدان المتسمة بارتفاع نسبة تعداد شبابها ظلت تنعم بسلام نسبي، ومنها بنن وبوتسوانا وزامبيا وملاوي ونيكاراغوا. وبينت نتائج البحوث اللاحقة أن العمر ليس المعيار الوحيد الذي يحدد المشاركة في العنف، وأن العوامل الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والسياسية الأوسع لها أهمية بالغة في نشوبه. وأشارت الأدلة إلى أن البلدان المتسمة بطفرات الشباب تكون أكثر عرضة لاندلا ع العنف حينما تكون الفرص الاقتصادية والتعليمية المتاحة للشباب محدودة أو غير موجودة.

١٢ - وتعتمد نظرية طفرة الشباب اعتمادا مفرطا على البيانات الكمية وتُهمل آراء الشباب ووجهات نظرهم، التي قد تسهم في الطعن بهذا الارتباط المفترض. وتغفل هذه النظرية أيضا تباينات القوة في المجتمع وتعزز الاستجابات الحكومية التي تميل نحو اتخاذ إجراءات أكثر قمعية تجاه الشباب. وبينما تبالغ نظرية طفرة الشباب في التركيز على عنف الشباب، يؤدي الخطاب السياسي والسياساتي الناشئ عنها إلى التقليل من أهمية دور أوجه عدم المساواة والإقصاء الهيكلية التي تسهم في فقر الشباب وعجزه. وتبين الأدلة أن حكومات عديدة في المجتمعات التي توجد بها أعداد كبيرة من الشباب تعتمد بصورة استباقية نُهجا قمعية تحسبا منها لمعارضة الشباب[٣].

(٣) انظر Ragnhild Nordås and Christian Davenport, "Fight the youth: youth bulges and State repression", *American Journal of Political Science*, vol. 57, issue 4 (October 2013), pp. 926-940.

الشباب كثيرو التنقل

”نحن الشباب أمامنا فرص ثلاث: الموت اغتيالا، أو الهجرة، أو الانضمام إلى عصابة“ (أمريكا الوسطى)

١٣ - لا يتعلق القلق المحيط بطفرات الشباب بالمسائل الديمغرافية فحسب، بل يرتبط أيضا بصورة مباشرة بالتحركات السكانية الفجائية والسريعة وتنامي حضرنة الشباب، وهو ما يسفر عن اشتداد لهجة الخطاب المصوِّر للشباب المشردين قسرا كتهديد أمني محتمل. وينحو ذلك إلى إفراز تحيزات عرقية وإثنية ودينية تُطلق حركات شعبوية مناهضة للمهاجرين تحفِّز العنف والشقاق الاجتماعي. وكثيرا ما يُعامَل الشباب من المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا كتهديد محتمل وعناصر تستنزف نظام الضمان الاجتماعي، بدلا من النظر إليهم على أنهم يتمتعون بالمرونة والابتكار الاقتصادي. والواقع أن هجرتهم أو تشريدهم القسري كثيرا ما يمثلان اختيارا مقصودا للفرار بدلا عن القتال.

١٤ - وفي عالم تسوده العولمة، ورغم التباين في فرص الوصول إلى التكنولوجيا، تُعاد تحديد آفاق الشباب بحكم اطلاعهم المتزايد على المعلومات ووجهات النظر العالمية المتنوعة عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي والإنترنت. إذ أصبحوا يدركون بشكل متزايد حقوقهم وما يعانونه من حرمان مقارنةً بغيرهم من الشباب حول العالم، وتكونت لديهم رؤية أوضح لانتهاكات حقوق الإنسان ولانعدام المساواة الأفقية بين المجموعات. ويغيِّر ذلك بصورة إيجابية، وربما سلبية، مجالات التأثير التي يتعرض لها الشباب على نحو يعيد تشكيل توقعاتهم وأمانيهم. ويؤدي التوتر المتنامي بين هذه الآمال والقيود المفروضة على حرية التنقل إلى توليد التنافر والإحباط. والشباب قادرون على الحركة المادية من خلال الهجرة والحركة الافتراضية من خلال العولمة. ومن شأن قدرتهم على نقل أنفسهم خارج حدود حياتهم أن تُحدث تحولاً، لكن البعض ينظر إليها كتهديد، وهو ما يفرز ميلا غريزيا لإغلاق تلك الفضاءات عوضا عن السماح لها بالازدهار.

التطرف العنيف

١٥ - وثمة مجال رئيسي آخر أدت فيه التصورات النمطية عن الشباب إلى اختلال كبير في أولويات السياسات يتمثل في تجنيد ومشاركة الشبان والشابات في الجماعات المتطرفة العنيفة. وقد يُشكِّل الشباب أغلبية المنخرطين في التطرف العنيف، ولكن المنخرطين في العنف لا يشكلون سوى أقلية ضئيلة من فئة الشباب. ويظل أغلب الشباب مسالمين حتى في مواجهة مظالم اجتماعية وسياسية واقتصادية مشروعة. ورغم أن بعض النُهج إزاء منع التطرف العنيف تقر بأهمية تمكين الشباب، فإن توجهات السياسات العامة تميل إلى تلطيخ صورة الشباب ككل، الأمر الذي يفاقم من تهميشهم. ولاحظ العديد من الشباب الذين شاركوا في هذه الدراسة أن لغة التطرف العنيف يجري استيرادها من سياق جغرافي سياسي معيَّن وأنها لا تعالج بصورة ملائمة ما يساورهم من شواغل بشأن السلام والأمن.

١٦ - ووفقا للشباب الذين رجعنا إليهم في بحثنا، تسفر الشواغل المتعلقة بالشباب والتطرف العنيف عن استجابات سياساتية تحط من شأن المشاركة المشروعة للشباب في العمليات السياسية والحركات الاجتماعية والاحتجاجات والتعبيرات السلمية عن المعارضة، وكثيرا ما تقمع تلك المشاركة. ويُذكر ذلك بما جاء في البيان التالي الذي أدلى به المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب: ”قد دأبت حكومات شتى بالفعل على نعت المعارضين السياسيين

والصحفيين بالإرهابيين. واعتبار 'التطرف' المشكلة لا يتيح سوى مزيد من المبررات لسحق المعارضة''(٤). وقد يسرت شبهة التطرف العنيف تقييد حقوق الإنسان وتعليق إعمالها، وأدت إلى تضييق الحيز المدني المتاح لإسماع أصوات الشباب الذين كثيرا ما ينعتون بـــ ''الإرهابيين'' أو ''المتطرفين'' عند معارضتهم لسياسات الحكومة. وأُلقي القبض نتيجة لذلك على الكثير من الشباب وسجنوا دون مراعاة الإجراءات الواجبة، وعانوا من الاعتداءات على أيدي مؤسسات الأمن وإنفاذ القانون. وفي البلدان التي تواجه تمردات تقودها جماعات متطرفة عنيفة، أفاد أفراد المجتمعات المحلية عن شعورهم بالخوف من انتهاكات حكوماتهم لحقوق الإنسان ومن اعتداءات قوات الأمن أكثر من خوفهم من الجماعات المتطرفة(٥). وثمة إقرار بأن هذا القمع يحفز مشاركة الشباب في الجماعات المتطرفة العنيفة، لا سيما في شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط.

١٧ - ويجري تطبيق ممارسة القبضة القوية هذه في نُهج إنفاذ القانون والأمن على نطاق مختلف السياقات القطرية وأنواع العنف. وثمة أدلة متزايدة على أن هذه التدابير - بما في ذلك العمل الشرطي العقابي والأحكام القاسية والحبس الجماعي - لا تنشأ عنها نتائج عكسية فحسب، بل إنها أيضا ببساطة غير فعالة من حيث التكلفة. والتركيز المفرط على تقوية الأمن العام لا يؤدي فقط إلى تحويل الأموال عن الخدمات الاجتماعية الضرورية لمواجهة مسببات العنف، بل إنه أيضا أكثر كلفة عند مقارنته بالنماذج البديلة القائمة على الوقاية للحد من الأضرار والمخاطر. وتشمل الأمثلة على التدابير الناجحة في أمريكا اللاتينية، حيث تسببت الاستجابات الأمنية القاسية بأضرار فادحة، استراتيجيات متكاملة تولي الأولوية لدعم الطفولة المبكرة والأسرة، وتوفير التوجيه وفرص العمل للشبان المعرضين للخطر، وإصدار الأحكام البديلة بحق مرتكبي الجرائم غير العنيفة، والاستثمار في المجتمعات المحلية المحرومة.

١٨ - وإن الإلحاح السياسي على تصدي الحكومات للتهديد الذي يشكله الإرهاب العالمي قد أسهم في بث خطاب أدى ما يتضمنه من تعميم لتوصيفات الشباب باعتبارهم بصورة أساسية عرضة لخطر التطرف العنيف إلى إفراز استجابات سياساتية مبسطة بشكل مفرط وذات نتائج عكسية. ويؤدي ''الذعر السياساتي''، الذي تغذيه هذه الخرافات والافتراضات غير المستندة إلى أدلة سليمة، إلى زيادة تنفير الشباب وتقليل ثقتهم في حكوماتهم وفي النظام المتعدد الأطراف. وعوضا عن توفير نُهج وقائية استباقية، قد يؤدي هذا الذعر إلى ترسيخ اضطلاع الشباب بهذه الأدوار، وجعلهم بالتالي يشعرون بعدم وجود مسارات بديلة متاحة لهم. وإضافة إلى ذلك، كان هذا الذعر السياساتي وراء اتباع نُهج سياساتية وبرنامجية ترى في التعليم والتوظيف حلين قائمين بذاتهما لمشكلة مشاركة الشباب في العنف أو تجنيدهم لصالح التطرف العنيف، رغم غياب الأدلة الداعمة.

الجانب الإيجابي: صمود الشباب من أجل السلام

١٩ - يمكن أن يأخذ صمود الشباب أشكالا إيجابية أو سلبية. فحينما يعاني الشباب من الإقصاء، قد تصطنع أقلية صغيرة أماكن بديلة للانتماء والتمتع بالمكانة والقوة تفاقم من خطر العنف، الأمر الذي يوجِد حلقة مفرغة محتملة. غير أن الغالبية العظمى من الشباب لا تنخرط في العنف أو تكون عرضة للمشاركة فيه. وتتراوح أوجه تعبير الشباب عن الصمود الإيجابي في وجه النزاع أو في مرحلة ما بعد النزاع

(٤) انظر A/HRC/31/65، الفقرة ٢١.

(٥) انظر United Nations Development Programme, "Journey to Extremism in Africa" (New York, 2017).

بين اتخاذ موقف وقائي أو البقاء على قيد الحياة أو التكيف (من خلال الهجرة أو إيجاد مصادر بديلة للدخل) وإحداث تحول (من خلال دفع التغيير السياسي وإعادة بناء العلاقات المتضررة، بل ومعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع). لذا فلا بد من التركيز على هذه الحلقة المفرغة والاستثمار في الجانب الإيجابي، أي في الإسهامات الإيجابية للشبان والشابات والفضاءات النابضة بالحياة التي يشغلها أغلبهم في حياتهم اليومية.

ثالثا – الشباب من أجل السلام

تعاريف السلام

”لم نعرف السلام لأكثر من ٢٦ عاما. أود فقط أن أشعر به مرة في حياتي“ (الصومال، أحد الذكور)

٢٠ – أعرب الشباب في مختلف أنحاء العالم عن الرأي القائل بأن السلام والأمن يتجاوزان مجرد غياب العنف، ويشكلان، من هذا المنطلق، شاغلا عالميا. وشددوا على أهمية إنهاء العنف ومعالجة أعراضه (السلام السلبي)، وكذلك التصدي للأسباب الكامنة وراء الفساد وعدم المساواة والظلم الاجتماعي (السلام الإيجابي). ويتوقف السلام والأمن، في رأيهم، على سبل الحماية والانتصاف القائمة على حقوق الإنسان، لا سيما للشباب العاملين في المجتمعات المتضررة من العنف. وتكلَّم الشباب عن رغبتهم في صون الكوكب ورأوا في خطر تغير المناخ مصدرا للنزاعات التي ستؤثر في الأجيال المقبلة. وتكلموا عن آفة الإرهاب والعنف المتطرف، وكذلك عن تجارب الهجرة القسرية. وكان واضحا للشباب أن النزاع قد يكون لا مفر منه، لكن ضمان وجود قنوات اجتماعية وسياسية للتعامل معه ضروري جدا لمنع العنف. وأقروا أيضا بالطابع المنقسم لمجتمعاتهم بحد ذاتها، بما في ذلك في صفوف أقرانهم، وأعربوا عن إدراكهم لضرورة بناء السلام أفقيا على نطاق هذه الانقسامات، وكذلك رأسيا بين الشباب والدولة.

٢١ – ويرى أغلب الشباب أن التصورات المتعلقة بالسلام والأمن هي أيضا شخصية جدا وترتبط بالرفاه والسعادة. ووُصف السلام بأنه مادي وهيكلي ونفسي، يتصل بمسائل الانتماء والكرامة والأمل وانعدام الخوف. وأعتُبر أيضا جنساني الطابع أساسا، لا سيما فيما يتصل بالسلامة الشخصية، حيث اعتُبر العنف الجنسي والجنساني شاغلا رئيسيا. غير أن المناقشات عن السلام بدت للبعض نظرية بحتة وبعيدة عن الواقع بسبب حالات العنف الشديد التي يواجهونها وشعورهم بالتخلي وبخيبة الأمل إزاء حكوماتهم والمجتمع الدولي.

الفاعلية وتولي زمام الأمور والقيادة

٢٢ – تمشيا مع مبدأَيْ الفاعلية والقيادة المحليتين في السلام والتنمية، من المهم لفت الانتباه على وجه التحديد إلى الإسهامات الفريدة لمنظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب. وقد وفر استقصاء أُجري في إطار هذه الدراسة[٦] صورة عن العمل الذي تقوم به هذه المنظمات المعنية ببناء السلام، وأغلبه على الصعيد المحلي، في سياقات ضعف الحوكمة أو عدم الاستقرار أو العنف. وتنوعت المنظمات المشمولة

(٦) انظر United Networks of Young Peacebuilders and Search for Common Ground, *Mapping a Sector: Bridging the Evidence Gap on Youth-Driven Peacebuilding* (2017). متاح على الموقع الشبكي التالي: www.youth4peace.info/ProgressStudy.

بالاستقصاء تنوعا كبيرا من حيث الحجم والعمق والتأثير. وتمثّل الهدف الأكثر شيوعا الذي حددته لنفسها في ''تمكين الشباب بهدف تطوير مهاراتهم في فهم تسوية النزاعات''، تلاه ''الحد من العنف وتعزيز ثقافة السلام في المجتمعات المحلية''. وسعت إلى المساعدة في استعادة أو دعم التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية المنقسمة، وإلى تحويل انعدام الثقة المعمم في الشباب لدى المجتمعات المحلية إلى النظر إليهم باعتبارهم ''عناصر إيجابية وبناءة''. ورأى المجيبون على الاستقصاء أن قوة منظماتهم تضرب بجذورها في فهمها العميق للظروف المحلية وعلاقاتها المجتمعية المجدية، التي تتيح لها العمل مع الفئات السكانية التي يتعذر على الجهات الفاعلة الأخرى الوصول إليهم بسهولة. وأفاد ممثل إحدى المنظمات في كينيا بما يلي: ''نستطيع اختراق مناطق يُنظر إليها كبقاع ساخنة للإرهاب وموضع خشية الكثيرين، مثل (...) معقل ميليشيا حركة الشباب في شرق آسيا''.

٢٣ - وأظهر الاستقصاء أن المنظمات التي يقودها الشباب تعتمد اعتمادا كبيرا على المتطوعين. وبوجه عام، كانت الأعمال التي وصفتها تلك المنظمات أساسا قائمة على المجتمعات المحلية أو الأسر أو ذات توجه فردي، وبعيدة عن الأضواء. ويعاني العديد من المنظمات من قلة التمويل أو نقصه. وتحدِّد القيود المفروضة على التمويل أنواع الأنشطة التي تستطيع تلك المنظمات الاضطلاع بها، وكذلك مدة مشاريعها ونطاق تأثيرها. وتعمل نصف المنظمات البالغ عددها ٣٩٩ منظمة والتي أجابت على الاستقصاء بأقل من ٠٠٠ ٥ دولار سنويا، ويعمل ١١ في المائة منها فقط بأكثر من ٠٠٠ ١٠٠ دولار سنويا.

٢٤ - وأقرت هذه المنظمات ذاتها بأن تقييم تأثير مبادراتها كثيرا ما يكون صعبا. ولا يعزى ذلك إلى انعدام الإرادة، ولا إلى عدم إمكانية تقييم تأثيرها، بل يعزى بالأحرى إلى نقص القدرات والأموال ومحدودية الوقت المتاح لرصد عملها وتقييمه. وتمنع هذه الظروف تلك المنظمات الشعبية من زيادة تطوير مبادراتها. ويتعين القيام ببحوث إضافية عن تأثير العمل الذي تضطلع به منظمات الشباب في بناء السلام من أجل المضي قدما إلى ما يتجاوز الإبلاغ الذاتي عن حالات النجاح وصولا إلى تقييم أكثر انتظاما ودقة. غير أن مواطن القوة التي تفيد عنها المنظمات التي يقودها الشباب تشكل جزءا لا تتجزأ من عملية إحلال السلام والأمن. وثمة أهمية بالغة لما لدى تلك المنظمات من قدرة على حشد الأقران وسائر أفراد المجتمعات المحلية وعلى فهم الديناميات والأولويات المحلية التي يمكن أن تغفلها بسهولة الجهات الأخرى المعنية ببناء السلام.

٢٥ - وتمثل المنظمات التي يقودها الشباب مصدرا مهما لقيادة الشباب وفعاليته من أجل السلام والأمن - ولكنها ليست المصدر الوحيد. فالعديد من المنظمات التي تضطلع بأعمال مهمة مع الشباب أو لصالحهم لا يقودها شباب بالضرورة. وتتوفر القيادة الشبابية في مؤسسات ومجالات متنوعة من الحياة المدنية، وكذلك في منظمات المجتمع المدني وفي المجتمعات المحلية النائية. وجدير بالاهتمام أن القيادة الشبابية كثيرا ما تتوفر أيضا خارج المؤسسات السياسية والمنظمات الشبابية الرسمية، في نظم تبدو غير منظمة وحركات غير رسمية تعمل على محور أفقي عوضا عن العمل من خلال القيادة المتجهة من القمة إلى القاعدة. ومن المهم الاعتراف بهذه المصادر المتنوعة للقيادة الشبابية العضوية من أجل تعظيم فعالية الشباب وتوليهم زمام الأمور - أي ممارسة قدراتهم الذاتية على العمل وإحداث التغيير - فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن التي تؤثر على حياتهم.

تصنيف أنواع مشاركة الشباب

٢٦ - يشارك الشباب ومنظمات الشباب على نحو نشط في مختلف مراحل دورات السلم والنزاع. ويسهمون في منع اندلاع النزاعات العنيفة عن طريق نهج التدخل المبكر، بما في ذلك على سبيل المثال عن طريق الحوار بين الطوائف لمنع العنف الانتخابي في كينيا أو من خلال تعزيز ثقافة السلام بين الأطفال الصغار في سن المدرسة في ميانمار. ويعملون على بناء السلام في حالات النزاع المستمر، على سبيل المثال عن طريق الحوار بين الأقران في المجتمعات المتضررة من النزاع في قيرغيزستان أو عن طريق تسريح المقاتلين المتطرفين السابقين في الصومال وإعادة إدماجهم. ويستفيدون من إمكانية وصولهم إلى المجتمعات المحلية لتوفير الدعم الإنساني أثناء النزاعات المتصاعدة، سواء عن طريق تقديم الغذاء إلى المتضررين في اليمن أو توثيق انتهاكات حقوق الإنسان أثناء النزاع في كولومبيا. وفي حالات ما بعد النزاع، أسهم الشباب في توطيد السلام من خلال المشاركة في عمليات السلام الرسمية وغير الرسمية في الفلبين، وفي عمليات تقصي الحقائق والمصالحة في سيراليون وليبريا. وفي اليابان، يشارك الشباب على نحو نشط، بعد عقود من إلقاء القنبلة الذرية، في حملات تهدف إلى نزع السلاح النووي. وتوضح هذه الأمثلة كيفية قيام الشباب بوضع نماذج للمشاركة اللازمة للحفاظ على السلام قبل نشوب النزاع وخلاله وبعد انتهائه.

٢٧ - ويتعامل الشباب من خلال أنشطتهم في مجال السلام مع مختلف أنواع العنف بطرق مبتكرة، بما في ذلك في مجال منع التطرف العنيف والنزاع السياسي وعنف الجريمة المنظمة والعنف الطائفي والعنف على مستوى المجتمعات المحلية والعنف الجنسي والجنساني والنزاع على الموارد والعنف في السجون، وفي مجال القدرة على مجابهته. ويشمل هذا العمل طائفة واسعة من الأنشطة، مثل العمل التنظيمي للشابات من أجل التصدي لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في غامبيا، وتوفير الشباب لبدائل عن الانتماء إلى العصابات في هندوراس، وعمل الشباب على حل النزاع السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والعمل التنظيمي للشباب من أجل التصدي لإساءة استعمال الشرطة للسلطة ضد مغايري الهوية الجنسانية في تركيا، وقيام أطفال المدارس بتعبئة الجهود لمكافحة العنف المسلح في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٨ - ويستند عمل الشباب في مجالي السلم والأمن إلى طائفة واسعة من المنهجيات لإشراك أصحاب المصلحة المختلفين: العمل مع الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، بين الأقران أو فيما بين الأجيال، ومع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. وتتسم الكثير من المنظمات بالتخصص وتكتسي طابع محلي للغاية. وتنشط منظمات أخرى بوصفها جهات وسيطة، من خلال العمل على مستوى المجتمعات المحلية، ولكن من خلال التواصل أيضا مع السلطات المحلية والوطنية وأحيانا مع المجتمع الدولي. وبالنسبة للمنظمات العاملة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي، تمثّل حملات التوعية ومنتديات الشباب وبرامج القيادة تدخلات مشتركة لبناء القدرات وتبادل المعارف وتعزيز الأثر. وإن اتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) هو في حد ذاته شهادة على قوة عمل الشباب حيث كانت منظمات الشباب أول من دعا إلى اتخاذ هذا القرار.

٢٩ - وأبرَزَ الشباب ومنظماتهم باستمرار أهمية الشراكات باعتبارها أولوية رئيسية ووسيلة لتوسيع نطاق تأثيرهم. وفي جميع أنحاء العالم، وصف الشباب ومنظماتهم وحركاتهم وشبكاتهم كيفية إقامتهم شراكات وعلاقات عمل مع حكوماتهم، وغالبا ما كان ذلك عن طريق السلطات المحلية والمشاركة المؤسسية مع قادة المجتمعات المحلية والمؤسسات التعليمية ووسائط الإعلام والمنظمات الثقافية. وثمة أمثلة مهمة على الشباب العاملين داخل مؤسسات الدولة الرئيسية، بما في ذلك في أماكن التعلم النظامي وغير النظامي

وفي الخفارة المجتمعية ومؤسسات العدالة الجنائية في بلدان متنوعة مثل جنوب أفريقيا وكندا واليمن. وأُبرزت أيضا الشراكات العابرة للفجوات بين الأجيال مع كبار السن والأجيال الأكبر سنا، كما أُبرزت الشراكات مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية.

٣٠ - ويلاحَظ أن الأعمال التي يقودها الشباب في مجالي السلام والأمن تتسم بالابتكار والمهارة في استخدام الفن والرياضة ووسائط الإعلام. فمن التعاون بين الأشخاص إلى الحركات الاجتماعية العفوية والمستقلة وغير التابعة لقيادة التي يتم حشدها عن طريق شبكة الإنترنت، يكتسي تنوعُ مبادرات الشباب في هذا المجال أهمية كبيرة. ومن الأمثلة على ذلك إقامة مهرجان للشِعر نظمه الشباب في غواتيمالا لمعالجة العنف الذي ارتُكب في الماضي ضد مجتمعات الشعوب الأصلية، واستخدام الإذاعة في أوغندا لتيسير الحوار بين مجموعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وإقامة أكاديمية للملاكمة لتسريح أفراد العصابات في البرازيل، وإنشاء تطبيق على الإنترنت لتحديد المناطق الحضرية غير المأمونة للشابات في الهند، أو استخدام موسيقى الراب وفنون الأداء لنقد الوضع الراهن.

٣١ - وتتسم الجهات الشبابية الفاعلة في مجال بناء السلام بتنوع كبير. كما أنها، شأنها في ذلك شأن أي فئة اجتماعية، كثيرا ما تكون منقسمة على نفسها. وإن الطموحات الفردية والانقسامات الاجتماعية والسياسية والتنافس على الموارد والظهور تمثل جميعها تحديات تؤثر على منظمات الشباب، كما تؤثر على منظمات عديدة أخرى. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بهذه الانقسامات والحقائق لتفادي إضفاء طابع رومنسي على الشباب عن طريق الافتراض الخاطئ أن لديهم جميعهم التوق نفسه إلى العمل من أجل الصالح العام. ومن المهم أيضا الاحتراز من استمالة نخب الشباب أو التودد إليهم، فهؤلاء قد يتسرعون أحيانا إلى التحدث باسم الشباب الأكثر تهميشا أو الأقل تأثرا بأي تنظيم رسمي. وفي كوت ديفوار، وُصفت التحديات التي تواجهها قيادات بعض المنظمات التي يقودها الشباب بظاهرة ''أنا أولا''، حيث يفضل بعض القادة الشباب تحقيق طموحاتهم الفردية على خدمة مصالحة المجتمعات المحلية ويقوم ''قطاع الطرق''، الذين يتم توظيفهم للمساعدة في تحديد المشاركين في المشاريع على أفضل وجه، باختيار أصدقائهم أو أقرانهم[٧]. وفي سياقات أخرى، مثل بوروندي وهندوراس، وَصف الشباب الكيفية التي تخضع بها المشاركة السياسية لرقابة مشددة وتكاد تكون مستحيلة خارج إطار الانتماء إلى الأحزاب السياسية القائمة.

٣٢ - ويمثل الشباب عنصرا قويا في التصدي للوضع الراهن من خلال الاحتجاج السلمي، والنقد الاجتماعي، والتعبير الثقافي، وتعبئة الجهود عن طريق شبكة الإنترنت في السنوات الأخيرة. ويمثل ذلك بعدا طويل الأمد وربما يكون عالميا لفاعلية الشباب في مجال التغيير، مع وجود العديد من الأمثلة عبر التاريخ على شابات وشبان كانوا في طليعة التغيير السياسي والاجتماعي، مثل حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، والاحتجاجات الطلابية ضد الفصل العنصري التي بدأت على نحو سلمي في جنوب أفريقيا، وحركة Indignados في إسبانيا، والاحتجاجات لمكافحة الفساد في غواتيمالا، وحركات مثل Le Balai Citoyen في بوركينا فاسو و Y'en a marre في السنغال، وانتفاضاتي الشباب في تونس ومصر. وغالبا ما واجهت هذه الحركات عنف الدولة ردا على تعبئتها الجهود لمكافحة الفساد أو السلطة السياسية

(٧) انظر Interpeace and Indigo Côte d'Ivoire, "*Youth Speak Out: Participatory Analysis of Their Engagement for Peace and Security in Côte d'Ivoire*" (2017). متاح في الرابط الشبكي: http://www.interpeace.org/wp-content/uploads/2018/03/2017-Cote_dIvoireYouth_Peace__Security-Eng-WEB-v7-1.pdf.

المتجذرة. ومع ذلك، لا تزال الاحتجاجات وحركات المعارضة تمثل بعضا من أهم الأدوات للحركات القائمة على عنصر الشباب والتي تكافح من أجل التغيير السياسي وتحقيق العدالة. وهي تتيح حلول بديلة تُفضل على العنف، ويمكنها أيضا أن تحفز التغيير الإيجابي داخل المجتمعات. ومن الأهمية بمكان حماية الحيز المتاح لهذه الحركات الاجتماعية، الأمر الذي يتوقف على إعمال الحق في حرية تكوين الجمعيات والتجمع وفي حرية التنقل وفي حرية التعبير، وهي حقوق دعا الشباب بحماس إلى إعمالها في جميع مراحل البحث الذي أجري لأغراض هذه الدراسة، وجميعها مكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

رابعا – التصدي لـ "عنف الإقصاء"

"يجب ألا يكون الشباب مسألةً تطرح على الطاولة، بل أن يكون الشباب حول الطاولة."
(أحد المشاركين في مشاورات غرب ووسط أفريقيا)

٣٣ – وصف الشباب في جميع أنحاء العالم تجاربهم المتعلقة بالإقصاء كشكل من أشكال العنف الهيكلي والنفسي الذي لا يمكن فصله عن استضعافهم السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي. ويتجلى ذلك في كل من انعدام الثقة لدى الشباب في العلاقات بين الدولة والمجتمع وفي انعدام الثقة في الشباب لدى مجتمعاتهم المحلية ومجتمعهم الأوسع. ويتناول هذا الفرع "عنف الإقصاء" ويطرح طريقة للتصدي له عن طريق الدعوة إلى إشراك الشباب بصورة مجدية في جميع أنحاء العالم.

الممارسات السياسية الشاملة للجميع

"نحن الشباب لا توجه إلينا دعوة إلا عندما يحين الوقت للتلويح بالرايات أو وضع الملصقات. أما إذا أردنا عرض مقترحاتنا فلا نؤخذ في الاعتبار، وعندما نعبر عن انتقاداتنا يتم تهميشنا." (أمريكا الوسطى)

٣٤ – خلال إعداد هذه الدراسة، أثار الشباب باستمرار جانبين مهمين وذوَي صلة يثيران إحباطهم: إقصاؤهم من المشاركة المدنية والسياسية الهادفة وانعدام الثقة لديهم في نظم المحسوبية والحكم الفاسد التي تفتقر إلى الإرادة والقدرة على معالجة إقصائهم. وقد دفع ذلك الشباب إلى المطالبة بزيادة المشاركة في العمليات الانتخابية وعمليات تقرير السياسات من خلال مجالس الشباب والجمعيات والبرلمانات، فضلا عن محافل صنع القرار على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. ومع ذلك، فإن انعدام الثقة لدى الكثير من الشباب أثار الشكوك لديهم وأدى إلى فقدانهم الثقة في الحكم الديمقراطي نفسه. ونتيجة لذلك، انسحب العديد من الشباب من الحياة السياسية الرسمية والنظم الانتخابية والمؤسسات الأخرى، بدلا من إيجاد سبل بديلة للمشاركة. وعلى الرغم من أن المجالات المتاحة للمشاركة السياسية غالبا ما تضيق بشدة في سياقات النزاع العنيف الجاري أو المتصاعد، يمكن للشباب الاضطلاع، بل إنهم يضطلعوا فعلا، بأدوار سياسية مهمة. وهذه الأدوار قد تتسم في كثير من الأحيان بالقدرة على التكيف بدلا من أن تكون محدثة للتغيير. ومع ذلك، فهي تسهم في تحديد المكانة والموقف السياسيين للشباب ومنظماتهم.

٣٥ – ويرسي الانخراط الهادف مع الشباب أسس الاستقرار وتعزيز شرعية الحكومات. ومع ذلك، يتعين أن ينعكس هذا الانخراط في آليات الحوكمة المؤسسية المسؤولة أمام الشباب وأن ينطوي على إدماجهم بوصفهم أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما فيما يتعلق بمؤسسات العدالة والأمن والتعليم والمؤسسات الحكومية الأخرى التي لها تأثير خاص على حياة الشباب. ولكي تكون المشاركة في الحياة السياسية هادفة، يتعين تمثيل الشابات والشبان على نطاق واسع والتشاور معهم في جميع المجالات، دون

أن يكونوا عرضة لاستمالة الأحزاب السياسية لهم أو تلاعبها بهم أو سيطرتها عليهم. ويقتضي تحقيق أهداف السلام والأمن أن تعزز هذه المجالات المدنية والسياسية المتاحة للشباب الشمول الكامل وأن يتم احترامها وحمايتها ودعمها على سبيل الأولوية.

٣٦ - وإن الأدوار التي يضطلع به الشباب والطريقة التي يشاركون بها في عمليات السلام غير الرسمية تتسم بالتنوع؛ إلا أن مشاركتهم في عمليات السلام الرسمية لا تزال محدودة. وخلافا للمتوقع، لدى الشباب العنيفين ومعظمهم من الذكور فرص، وإن كانت ضئيلة، في المشاركة كقادة للأطراف المتحاربة، في حين أن أولئك الذين ظلوا مسالمين أو الذين عملوا بنشاط من أجل تحقيق السلام يتم إقصاؤهم بشكل كامل تقريبا. وإن الاعتراف بالشباب ومشاركتهم بوصفهم صانعين للسلام أمر بالغ الأهمية لكفالة استثمارهم في مستقبل عمليات السلام وكفالة استمرارية السلام عبر الأجيال. وتعتمد شرعية مشاركة الشباب ومصداقيتهم ومساءلتهم اعتمادا شديدا على استخدام عمليات الاختيار التي تتسم بالعدل وتنطوي على إشراك مجموعات متنوعة من الشباب المرتبطين ارتباطا جيدا بشباب آخرين في الميدان والعاملين داخل المجتمع المدني. وثمة شواغل مماثلة تتصل بالاستفادة من حصص الشباب، التي يمكن أن تكون مفيدة في تسريع وتيرة التقدم، ولكنها تتطلب مشاركة الشباب الذين يحافظون على روابط ذات مصداقية مع جهود الشباب غير الرسمية الأوسع في مجال بناء السلام.

٣٧ - ويتزايد استخدام الشباب لوسائط التواصل الاجتماعي وتكنولوجيات الاتصال على نحو رائد بوصفه وسيلة بديلة لممارسة فاعليتهم السياسية والمطالبة بالمساءلة وإسماع أصواتهم وتعزيز الاتصال الإلكتروني وإنشاء الشبكات الجديدة. وتتسم المنصات الإلكترونية بأهمية خاصة بالنسبة للأشخاص الذين قد يكونوا ضعفاء أو غير قادرين على الوصول إلى العمليات السياسية التداولية أو الذين تعيقهم السياسات المؤسسية التقييدية، على الرغم من أن هذه الفضاءات يمكن أن تستخدم أيضا في الأنشطة الإجرامية أو في نشر خطاب الكراهية. ويمكن للحكومات والعمليات السياسية أن تستفيد مما يتحلى به الشباب من روح الابتكار والقيادة عن طريق تبني هذه الفضاءات وإمكانية الاتصال الإلكتروني عبر الوطني التي تتيحها. ويتصل أحد القيود المهمة التي حددها الشباب بالفجوة الرقمية بين الأشخاص القادرين على الوصول إلى التكنولوجيا وغير القادرين منهم، مما أدى إلى الاستخدام المبتكر لأدوات الاتصال التقليدية.

نحو ما يتجاوز توفير فرص العمل: تعزيز الإدماج الاقتصادي للشباب

٣٨ - بغض النظر عن السياق القطري ومستويات العنف، كانت الشواغل المتعلقة بالرفاه الاقتصادي وسبل كسب العيش من المسائل الرئيسية المتعلقة بالسلام والأمن بالنسبة للشباب الذين تم التشاور معهم في إعداد هذه الدراسة. وبالنسبة للكثيرين، عرّف الإدماج الاقتصادي بأنه توفير إمكانية الحصول العادل على فرص عمل مجدية وموثوقة، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى أن الغالبية العظمى من الشباب يعملون في قطاع الاقتصاد غير الرسمي. ولا تكاد الشواغل المتعلقة بالعمالة أن تكون مثارا للدهشة بالنظر إلى المعدل العالمي لبطالة الشباب البالغ ١٣ في المائة، وهو ما يعادل تقريبا ثلاثة أضعاف معدل بطالة البالغين[٨]. غير أن هذه المعدلات لا يمكنها في كثير من الأحيان أن تعكس الاقتصادات الفرعية غير الرسمية

(٨) انظر International Labour Organization, *Global Employment Trends for Youth 2017: Paths to a Better Working Future* (Geneva, 2017).

وغير المشروعة، مما يجعل الكثير من النشاط الاقتصادي للشباب غير مرئي إحصائيا.

٣٩ - وإلى حد بعيد، ما زالت برامج وسياسات السلام والأمن تستند إلى علاقة سببية مفترضة على نطاق واسع بين بطالة الشباب والعنف. وفي الواقع، ليس هناك سوى النذر اليسير من الأدلة الموثوقة على وجود علاقة ترابط بين بطالة الشباب والنزاع العنيف، ناهيك عن وجود علاقة سببية بينهما. وفي عدد من البلدان، مثل أفغانستان والصومال، توجد أدلة قوية على أن الرفاه الاقتصادي لا يؤدي إلى تقليل الدعم المقدم للجماعات المسلحة. وبدلا من ذلك، تشير البحوث إلى أن التفسير الأرجح للنزاع العنيف يستمد من حالات عدم المساواة الأفقية والعوامل القائمة على الهوية، بما في ذلك توقف الحراك الاقتصادي والاجتماعي، والإقصاء السياسي، وخيبة الأمل في المؤسسات الفاسدة، والهياكل الاجتماعية الجامدة التي تتوارثها الأجيال والتي تسهم في التمييز ضد الشباب، والإحساس بالظلم، وعدم تلبية الاحتياجات الاجتماعية، وقلة تقدير بحث الشباب عن الهوية والانتماء. وبالرغم من أن الفرص الاقتصادية تشكل عاملا ضروريا في رفاه الشباب عموما، فإن مساهمتها في الحفاظ على السلام يجب أن تفهم في إطار إيكولوجي أوسع نطاقا حتى لا تؤدي إلى تعزيز القوالب النمطية بشأن الأخطار التي يشكلها الشباب العاطل عن العمل.

٤٠ - وعلى الصعيد العالمي، يعمل ثلاثة من كل أربعة شباب في الاقتصاد غير الرسمي[٨]. وبينما يعمل كثير من الشباب في قطاعات مشروعة من الاقتصاد غير الرسمي، فإن عددا كبيرا منهم يعمل في اقتصادات فرعية غير مشروعة وقائمة على الحروب قد يستمر تأثيرها الطويل على الشباب لفترة طويلة بعد انتهاء العنف. ويصدق ذلك بوجه خاص عندما تكون الجماعات المسلحة أو الإجرامية قادرة على توفير خدمات اجتماعية ووظائف وفرص أفضل، لتحل بذلك محل هياكل الحوكمة الرسمية، مما يؤدي إلى إذكاء الشعور بالاستياء نتيجة لوعود لم يتم الوفاء بها. ولا ينبغي التقليل من أهمية هذه الظاهرة، لا سيما عندما تركز التدخلات الرامية إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي للشباب على منحهم حصة هامشية أو مؤقتة في الاقتصاد الرسمي، متجاهلة بذلك المشاكل الاجتماعية الأوسع نطاقا وما يكتنفها من قيود ويترتب عليها من آثار ضارة. وكثيرا ما يواجه الشباب العاملون في قطاعات الاقتصاد غير الرسمي تعرضا متزايدا للمعاملة المهينة والتعسفية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين الذين يضعون الأعمال غير الرسمية المشروعة والأنشطة غير المشروعة في سلة واحدة، معتبرين كلا النوعين من الأعمال تهديدا لأمن الدولة. وينطبق هذا بصفة خاصة على فئتين هما الشابات والأقليات الجنسية والجنسانية في البلدان النامية، حيث يعمل المنتمون إلى هاتين الفئتين أساسا في الاقتصادات غير الرسمية ويتعرضون للمضايقات والعنف دون إمكانية اللجوء إلى العدالة إلا فيما ندر.

٤١ - وما زالت التدخلات في مجال التوظيف حتى الآن تسترشد إلى حد بعيد بحالة العرض والطلب في أسواق العمل المحلية، وتركز بشكل محدود على احتياجات الشباب وطموحاتهم وتطلعاتهم إلى حياة كريمة، وكثيرا ما توفر فرص عمل مؤقتة لا تتطلب مهارة، متجاهلة رغبات الشباب في الحصول على وظائف مجدية بأجر معيشي أدنى والاستفادة من سبل الحماية الاجتماعية. وفي أحيان أخرى، تتخذ هذه البرامج شكل مباشرة أعمال حرة بحكم الضرورة حيث يفرض على الشباب أن يعملوا لحسابهم الخاص بسبب عدم وجود خيارات بديلة. وهنا يمكن أن تستخدم الصفات الإيجابية للشباب، مثل الإبداع والابتكار، ضدهم للإيحاء بضرورة تحملهم المخاطر المرتبطة بتقلبات سوق العمل. وتتقيد الغالبية العظمى

من التدخلات في مجال التوظيف بافتراض أساسي يتمثل في أن إحداث تغيرات في سلوك الأفراد سيؤدي إلى نتائج إيجابية تنعكس على التنمية والسلام على مستوى المجتمعات المحلية.

٤٢ - وقد دفع عدم المساواة الأفقية وسيطرة النخبة الشباب إلى شعور عميق بعدم الثقة إزاء النظم الاقتصادية التي ما زالوا مستبعدين منها. وتؤثر أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتزايدة والشديدة التداخل بدرجة كبيرة على حراك الشباب داخل المجتمع وقدرتهم على المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم. ويجب أن تتخذ التدخلات الرامية إلى تحسين المساهمة الاقتصادية للشباب في المجتمع نهجا يحدث تحولا، بدلا من التركيز فقط على إتاحة إمكانية الوصول إلى النظم التي استبعدوا منها تاريخيا. فبالنسبة لكثير من الشباب، تلبي المشاركة في عمليات السياسات الإنمائية وتنفيذ البرامج على الصعيدين المحلي والوطني غرضا مزدوجا يتمثل في توسيع نطاق حصتهم في الاقتصاد، بما يتجاوز مجرد توفير فرص العمل، وتهيئة فضاء رحب لمشاركتهم السياسية والمدنية.

فك الارتباط بالجماعات العنيفة وإعادة الإدماج

٤٣ - تعتبر إعادة بناء الثقة أمرا حيويا سواء لفك ارتباط الشباب بالعنف أو إعادة إدماجهم في مجتمعات غير عنيفة. ويمكن لبرامج فك الارتباط وإعادة الإدماج في حد ذاتها أن تولد نزاعا داخل المجتمعات المحلية إذا نظر إليها على أنها تفضل المقاتلين الشباب على المجتمعات المحلية المعرضة للخطر أو تعطي الأولوية للاستثمار في الشبان على حساب الشابات، حيث ينظر إلى الشبان على أنهم أكثر عرضة للخطر. وقد يفيد توفير فرص العمل والتدريب المهني على المدى القصير، ولكنهما لا يمكن أن يكونا بديلا للدعم النفسي والاجتماعي الطويل الأجل. وتهدف السياسات والبرامج التي أعدت في الآونة الأخيرة إلى معالجة هذه المسألة من خلال تنفيذ تدخلات شاملة تعمل مع المجتمعات المحلية للتصدي للوصم والتمييز اللذين يعاني منهما المقاتلون الشباب، ولا سيما الشابات اللاتي ينظر إليهن على أنهن قد خالفن أعرافا وأدوارا جنسانية شديدة التحديد. وإضافة إلى ذلك، ففي ظل محدودية ثقة المقاتلين الساعين إلى فك الارتباط في البرامج التي تديرها الدولة، يتمتع المرشدون، الذين هم أنفسهم مقاتلون شباب سابقون، ومنظمات الشباب بوضع فريد يمكن من خلاله القيام بدور نشط. ومن خلال التواجد في الميدان والفهم الأعمق لاحتياجات المقاتلين الشباب الساعين إلى فك الارتباط ولمعطيات الواقع المحلي، فقد يكون هؤلاء المرشدون وتلك المنظمات بمثابة همزة وصل بين الشباب الساعي لفك الارتباط والمجتمع المحلي.

التعليم

”يتعين علينا إشراك الشباب في سن مبكرة؛ ويجب أن تشمل المناهج الدراسية للأطفال أيضا بناء السلام، حتى تتربى عقولهم على هذه الطريقة من التفكير.“ (فيجي، أحد الذكور)

٤٤ - برز التعليم على الصعيد العالمي بوصفه شاغلا أساسيا للسلام والأمن بالنسبة للشباب، مما يدل على أهميته الحاسمة بالنسبة للشابات والشباب في جميع أنحاء العالم. وتكتسي المؤسسات التعليمية أهمية استراتيجية وتعمل بوصفها محافل هامة للحوار بين الشباب، بوصفهم المستفيدين، والجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية، بوصفها الجهات المقدمة للخدمات. وتوضح الدراسات النوعية أن المؤسسات التعليمية قد تكون أماكن لتحقيق التماسك الاجتماعي والمصالحة والانتماء أو أماكن اضطراب تؤدي

إلى تفاقم الانقسام والاستبعاد. وثمة دراسات كمية أجريت مؤخرا تبين وجود علاقة إحصائية مطردة، على مدى خمسة عقود، بين ارتفاع مستويات انعدام المساواة في التحصيل التعليمي بين الجماعات العرقية والدينية واحتمال تعرض بلد ما لنزاع عنيف[٩]. وفي مناح عديدة، تعكس النظم التعليمية مشاكل عدم المساواة في الحصول على التعليم ونوعيته المصاحبة لانقسامات ترجع لأسباب تتصل بالفئة الاجتماعية أو نوع الجنس أو الطبقة أو العنصر أو العرق أو الدين أو السياسية أو الامتياز.

٤٥ - وكثيرا ما تكون المؤسسات التعليمية أولى ضحايا النزاعات العنيفة. ففي الجمهورية العربية السورية، على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن ١,٧٥ مليون طفل على الأقل ممن هم في سن الدراسة وأكثر من ٤٠ في المائة من الأطفال اللاجئين السوريين فقدوا إمكانية الوصول إلى المدارس بسبب النزاع الدائر. وهناك أيضا هجمات متعمدة على المدارس، حيث تسعى الجماعات المتطرفة إلى تأكيد سيطرتها عليها، بطرق من بينها الاعتداء على فرادى الطلاب والمعلمين، وتدمير مباني المدارس، أو الاستخدام الاستراتيجي للحيز التي تشغله المدارس. وتخضع إمكانية حصول الشابات على التعليم لقيود شديدة في أجزاء عديدة من العالم، بسبب الأعراف الذكورية المترسخة وما يصاحبها من خطر العنف. وقد مثّل استخدام المؤسسات التعليمية كنقطة دخول لتجنيد الشباب استراتيجية طويلة الأمد على نطاق مختلف أنواع العنف - من الجريمة المنظمة إلى الجماعات السياسية أو المتطرفة. غير أنه في أعقاب هذا العنف، يمكن أن يساهم التعليم والمؤسسات التعليمية في التعافي النفسي - الاجتماعي، والعودة إلى الحياة الطبيعية، والشعور بالأمل، واكتساب القيم والمهارات اللازمة لبناء مستقبل يسوده السلام والحفاظ عليه.

٤٦ - وبينما يكتسي التعليم أهمية بالغة للشباب ونجاحهم، فإنه كثيرا ما يروج له بأنه حل لمشكلة ''التهديد'' الذي يمثله الشباب[١٠] وقد أدى ذلك إلى اعتبار التعليم ورغبة الشباب فيه وسيلة ضيقة إلى حد ما لتحقيق غاية. بيد أن افتراض وجود علاقة خطية بين العنف ونقص التعليم قد دحضه وجود حالات انضم فيها شباب على درجة عالية من التعليم والثراء إلى الجماعات المسلحة. ومن أجل المضي قدما، يجب أن ينصب تركيز ما يستجد من بحوث وتدخلات برنامجية على دور التعليم وما ينطوي عليه من إمكانات لمنع الشباب من الانخراط في العنف، وكذلك على كيفية قيام الشباب ببناء مسارات بديلة غير عنيفة.

٤٧ - وأعرب الشباب عن آمالهم الطموحة في دور التعليم بمستوياته الابتدائية والثانوية والجامعية، فضلا عن الآليات غير الرسمية، كأداة قد تحدث تحولا في مجال بناء السلام. وأشاروا أيضا إلى الأهمية الحيوية لتوفير تعليم يستند إلى القيم من أجل السلام ولتدريس مهارات التفكير النقدي والأساليب غير العنيفة في التعامل مع النزاعات، مع التركيز بوجه خاص على الاحتفاء بالتنوع. ويدرك الشباب الفجوة القائمة بين تطلعاتهم ومحدودية القدرات والإرادة السياسية لدى حكوماتهم ومؤسساتها التعليمية لتحقيقها. وأشاروا إلى أن العديد من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات التي يقودها الشباب،

(٩) Mieke T. A. Lopes Cardozo and Giovanni Scotto, "Youth, peacebuilding and the role of education", thematic paper of the Inter-Agency Network for Education in Emergencies/Advisory Group of Experts for the Progress Study on Youth and Peace and Security, December 2017.

(١٠) Elisabeth King, "What Kenyan youth want and why it matters for peace", *African Studies Review* (forthcoming).

لديها خبرة واسعة في وضع استراتيجيات ووحدات تعليمية من أجل السلام، من خلال الوسائل الرسمية وغير الرسمية على السواء، مما يشير إلى أهمية بناء الشراكات الاستراتيجية.

نوع الجنس

٤٨ - أدت العلاقة المتصورة بين الشباب والعنف إلى جعل برامج الشباب في مجال السلام والأمن تميل إلى إعطاء الأولوية للشبان. وقد ناقش الشباب في جميع أنحاء العالم مراراً المسائل الجنسانية فيما يتعلق بالشباب والسلام والأمن. وفي أعمالهم المتعلقة بالسلام والأمن، تناول الشباب بطرق شتى المسائل الجنسانية، بما في ذلك عن طريق الدعوة إلى المساواة بين الجنسين، وتنظيم دورات تدريبية في مجالي القيادة والاتصالات لصالح الشابات، وتعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية، وزيادة الوعي بالأشكال المتعددة للعنف الجنسي والجنساني، وتوفير التعلم الاجتماعي العاطفي للشبان والفتيان.

٤٩ - ويؤثر العنف الجنسي والجنساني بصورة غير متكافئة على النساء من جميع الأعمار في كل مرحلة من مراحل السلسلة التي تربط بين السلام والنزاع، وإن كان ذلك كثيراً ما يتفاقم أثناء النزاع العنيف. وتتعرض الشابات لخطر العنف في المجالين العام والخاص. وتواجه الأقليات الجنسية والجنسانية أيضاً ازدياد خطر العنف والتمييز أثناء النزاع ووصولا إلى أوقات السلم. وبالنسبة للشباب الذين شاركوا في هذه الدراسة، اعتبرت حماية حقوق الشباب من فئات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وتمتعهم الكامل بهذه الحقوق، إسهاماً أساسياً في تحقيق السلام الشامل والمستدام.

٥٠ - وعلى مدى العقود القليلة الماضية، أولي اهتمام متزايد لدور المرأة في السلام والأمن نتيجة لحركة نسائية قوية أدت إلى اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وما تلاه من قرارات. وقد كان لهذه القرارات دور فعال في إظهار الكيفية التي تستطيع بها المرأة أن تشارك بنشاط في بناء السلام في مجتمعاتها المحلية وفي جميع أنحاء العالم. بيد أن العمل المضطلع به في مجال بناء السلام، الذي كثيرا ما تتولى الشابات مباشرته وقيادته، يتطلب إيلاءه قدرا أكبر من الاهتمام وزيادة إبرازه. ومن الأمثلة على هذا العمل استخدام المنصات الرقمية في ليبيا لإسماع صوت المرأة في السلام والنزاع، وبناء مهارات القيادة والدعوة في القوقاز والبلقان، والإسهام في عملية السلام في مالي. ومع ذلك، فإن أدوار العديد من الشابات في المجتمع لا تزال مقيدة من جراء التركيز الحصري على حمايتهن، وفي حين أنه من المهم الاعتراف بتجاربهن غير المتناسبة في مجال العنف الجنسي والجنساني وتناول هذه التجارب، ينبغي ألا يُنظر إليهن على أنهن مجرد ضحايا. فإن دعم عملهن في مجال بناء السلام والاستماع إليهن باهتمام يمثلان خطوة هامة نحو الاعتراف بدورهن كمساهمات نشطات في مجال السلام والأمن.

٥١ - وحتى الآن، ركزت البحوث المتعلقة بنوع الجنس وبناء السلام أساساً على الآثار الجنسانية للنزاعات العنيفة، ولكن لم يول سوى اهتمام قليل نسبياً إلى الدوافع الجنسانية للنزاعات العنيفة. ومن الأهمية بمكان فهم الكيفية التي تسهم بها الهويات الجنسانية في النزاعات العنيفة، وكذلك التركيز بشكل أعمق على التفاعل بين الهويات المتقاطعة المختلفة (العمر والعنصر والعرق والطبقة الاجتماعية والميل الجنسي والقدرة والدين والبيئة الحضرية/الريفية) ونوع الجنس. ويتيح تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) فرصة لا تقدر بثمن لبدء المناقشة وتعزيز الانخراط البرنامجي بشأن الهويات الذكورية سعيا إلى معالجة ارتباطاتها السلبية بالعنف والقضاء على القوالب النمطية الضارة المتجذرة في الأعراف والأدوار الجنسانية التقليدية.

فمرحلة الشباب هي مرحلة حاسمة تتشكل وتترسخ خلالها هويات الشباب وآرائهم بأنفسهم، وتخضع بدرجة كبيرة لتأثير الأسر وكبار السن والزعماء الدينيين والأقران. ويعد الاستثمار في عمل الشباب في مجال بناء السلام، الذي يركز على تعزيز الأدوار والهويات الذكورية الإيجابية والمساواة بين الجنسين وغير العنيفة، خطوة أساسية نحو تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة للجميع. كما أن تحديد أوجه عدم المساواة المستمرة التي تزيد من تعرض الشابات والأقليات الجنسية والجنسانية للعنف وتحد من قدرتهن على المساهمة في صنع القرار والوصول إلى السلطة والموارد هو أمر بالغ الأهمية لتعزيز المساواة بين الجنسين.

التعامل مع الظلم وحقوق الإنسان

”لا يمكننا أن نتحدث عن السلام والأمن مع جماعات لا تتمتع بالحقوق الأساسية. علينا أولاً أن نضمن الحقوق الأساسية للناس.“ (أحد المشاركين في مشاورات الدول العربية)

٥٢ - كان من بين الشواغل السائدة التي أعرب عنها الشبان والشابات في جميع مراحل البحث، الذي أجري لأغراض الدراسة المرحلية، الإيذاء غير المتكافئ والصدمات النفسية التي يتعرض لها الشباب نتيجة النزاعات والعنف المسلح وعنف الدولة والإرهاب والعصابات والجريمة المنظمة والعنف الجنساني والعنف ضد الشباب من المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا. وبالإضافة إلى العنف البدني، أعرب الشباب أيضاً عن قلقهم إزاء الانتهاكات التي تمس حقوقهم الأساسية. وتجدر الإشارة إلى أن الشبان والشابات غالباً ما يكونون هم أنفسهم عناصر فاعلة رئيسية نشطة ومبدعة في مجال الحماية، بدءا من رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وصولا إلى دعم تصميم وتنفيذ تدابير الحماية وبناء الشبكات وهياكل الدعم والنضال من أجل الاعتراف بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية الاجتماعية.

٥٣ - وتعتبر المظالم وحالات الإحباط المرتبطة بتجارب الظلم من القضايا الأساسية في مسار حياة الشباب في عالم تسوده العولمة. ويعد التعرض للعنف، لا سميا في سن مبكرة، وبخاصة من جانب المؤسسات التي يفترض منها بالذات حماية الشباب، عاملاً رئيسياً في تصاعد دورات العنف عبر الأجيال. وفي بلدان الشمال وبلدان الجنوب على حد سواء، يشهد الشباب على المضايقات وأعمال العنف التي يتعرضون لها بانتظام على أيدي الشرطة. ومن أجل كفالة الحماية والمساءلة، من الأهمية بمكان معالجة مسائل الثقة المدنية وسيادة القانون، وإساءة استخدام المؤسسات الأمنية للسلطة، وإعمال كامل الحقوق الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والسياسية للشباب. ومن شأن ذلك أن يسهم إسهاماً حيوياً في ضمان عدم التكرار. وبالتالي، فإن العدالة وحقوق الإنسان هي وسائل أساسية للوقاية ترسي أسس السلام المستدام. ومن منظور المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية، فإن الشباب، بوصفهم ناقلي الذاكرة التاريخية، هم أصحاب مصلحة بالغو الأهمية ويضطلعون بدور لا يقدر بثمن في وضع وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية.

٥٤ - ويترتب على الاستهداف المحدد للشباب وتعرضهم للعنف الطويل الأمد أثر ضار في صحتهم ورفاههم من الناحية النفسية الاجتماعية. كما أن عدم اليقين وعدم الاستقرار يثبطان الشباب عن الاستثمار في مستقبلهم ويمكن، ما لم يتم التصدي لهما، أن يؤديا إلى بروز آليات تكيف مدمرة للذات. ويجب دعم رفاه الشباب النفسي الاجتماعي على نحو أفضل من خلال التدخلات المجتمعية الفعالة الملائمة من الناحية الثقافية والمحددة السياق.

٥٥ - وتشكل الخدمات الاجتماعية عنصراً حاسماً في العلاقة بين الدولة والمجتمع. وهي بالتالي مجالا يمكن للدول والمؤسسات أن تقوم فيه بشكل منطقي بتعزيز شرعيتها وعملها لاستعادة ثقة الشباب، بما في ذلك معالجة آثار تعرض الشباب للعنف. ومن الضروري توفير الخدمات الاجتماعية على نحو منصف، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات النفسية الاجتماعية وغيرها من الخدمات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للشباب، بغية تعزيز التماسك الاجتماعي وكفالة أن يكون لجميع الشباب حظوظ متساوية في بداية حياتهم. ويؤدي عدم الإنصاف في توفير هذه الخدمات إلى انعدام الثقة في المؤسسات الديمقراطية ويمكن أن يغذي المظالم التي تقوم عليها النزاعات.

خامسا - تسخير العائد الديمغرافي لجني ثمار السلام

”ما يحفزني هو أن أثبت لهم أنه بإمكاننا أيضاً أن نفعل أشياء مهمة جداً لمجتمعاتنا، وأن لدينا صوتاً، وأننا مستعدون لبناء مستقبل أفضل.“ (أحد الذكور، كولومبيا)

٥٦ - بإمكان الشباب، حتى عندما يتصرفون محلياً، أن يقدموا إسهامات بالغة الأهمية على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. ولكي يتحقق ذلك، يجب أن تتاح لهم فرص للمشاركة في التعلم من الأقران والتعلم مباشرة في النظم الوطنية والإقليمية والدولية. كما يعد عمل الشباب في مجال السلام والأمن ”النسيج الضام“ الذي يربط بين صوامع التنمية وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والسلام والأمن، من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي. ويعد عمل الشباب في مجال السلام والأمن، على نطاق مختلف مراحل النزاع وأنواع العنف ومناطق العالم، أمراً حيوياً، وذلك ليس فقط بسبب حجم مجموعتهم الديمغرافية: فإذا تمت الاستثمارات المناسبة في الشباب، وتم الاعتراف بعملهم في مجال بناء السلام وتعزيزه، قد تجني المجتمعات ثمار السلام.

٥٧ - ويتطلب جني ثمار السلام التزاماً بكفالة أن يكون الشباب مبادراتهم ومنظماتهم قادرون على العمل في بيئة تقدرهم وتحترمهم، عوضاً عن بيئة تتحكم فيهم أو تقمعهم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الوسائل السياسية والمالية والقانونية والاجتماعية لتعظيم مبادرات الشباب ومضاعفتها حتى يتمكنوا من تحقيق كامل إمكاناتهم للإسهام في إحلال السلام والأمن في مجتمعاتهم. وينبغي النظر إلى الشابات والشبان عامة، وأولئك الذين يستثمرون في السلام ومنع العنف تحديدا، بوصفهم حلفاء لا غنى عنهم في السعي إلى تحقيق السلام والأمن.

٥٨ - ويتطلب بناء السلام وإدامته من خلال الإمكانات التحويلية للشباب تغيرا جذرياً وإعادة توجيه جريئة من جانب الحكومات والنظام المتعدد الأطراف، وهو ما قام القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) بزرع بذوره:

(أ) أولا وقبل كل شيء، يتطلب هذا الأمر التحول من الاستجابات الأمنية الاصلاحية والقائمة على رد الفعل، التي كثيراً ما يوجهها الذعر السياساتي، إلى اتباع نهج شامل لمنع العنف يكون الشباب محوره. ويعد التصدي المنهجي لعنف الإقصاء أفضل وسيلة لمنع العنف، بما في ذلك التطرف العنيف، وبالتالي بناء السلام وإدامته خلال جميع مراحل السلسلة التي تربط بين السلام والنزاع؛

(ب) يتطلب النهج الوقائي أن تعطي الحكومات والمنظمات الدولية الأولوية لدعم الصمود الإيجابي لدى غالبية الشباب، عوضاً عن الاستجابة حصراً للخطر الذي تمثله القلة القليلة فقط منهم؛

(ج) يجب على الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف أن تلتزم بشراكات تقوم على الثقة مع مختلف الشركاء من المجتمع المدني الذين يعملون في مجال السلام والأمن، وعلى وجه التحديد، المنظمات التي يقودها الشباب والتي تركز عليهم. وسيتعين على هذه الشراكات أن تبدي الإخلاص وأن تتجاوز مجرد القيام بمساع رمزية وسطحية؛

(د) تتطلب هذه التغييرات تغيير المواقف والممارسات المترسخة. ولذلك، لا بد من البناء على الأساس الذي أتاحه القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) في وضع قواعد وسلوكيات مجتمعية جديدة فيما يتعلق بالشباب والسلام والأمن. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من التدابير، بما في ذلك آليات الحوار والمساءلة التي تتطلب الامتثال والالتزام من جانب الحكومات؛ وتزويد الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف بالحوافز والفوائد لبناء نظم شاملة للشباب؛ وتوفير التدريب وبناء القدرات بشأن الشباب والسلام والأمن في المنظمات الوطنية والدولية، وكفالة الأخذ التام بالقرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) على صعيد المجتمعات وعلى الصعيد الوطني.

التوصيات

٥٩ - لكي تتمكن المجتمعات والبلدان من تسخير ودعم الابتكارات التي يسهم بها الشباب في مجال السلام بشكل كامل، والبدء في العمل الرامي إلى مواجهة التحديات الضخمة المبينة أعلاه، ثمة حاجة إلى ثلاث استراتيجيات يعزز بعضها بعضاً. أولاً، من الأهمية بمكان الاستثمار في قدرات الشباب وفاعليتهم ودورهم القيادي من خلال توفير دعم تمويلي كبير وبناء الشبكات وتعزيز القدرات والاعتراف بالتنوع الكامل للشباب وسبل التنظيم التي يستخدمونها. وثانياً، يجب تغيير النظم التي تعزز الإقصاء من أجل التصدي للحواجز الهيكلية التي تحد من مشاركة الشباب في تحقيق السلام والأمن. وثالثاً، يجب إعطاء الأولوية للشراكات والعمل التعاوني بحيث ينظر إلى الشباب على أنهم شركاء متساوون وأساسيون من أجل السلام.

الاستثمار في قدرات الشباب وفاعليتهم ودورهم القيادي

٦٠ - بغية كفالة زيادة كبيرة في الموارد المالية لدعم منظمات الشباب ومبادراتهم وحركاتهم التي تركز على السلام والأمن، ينبغي للدول الأعضاء والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية أن تقوم بما يلي:

(أ) تخصيص مبلغ ١,٨ بليون دولار، الذي يمثل استثماراً قدره دولار واحد لكل شاب، بحلول عام ٢٠٢٥ الذي يصادف الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)؛

(ب) توفير التمويل المرن المصمم لتلبية الاحتياجات المحددة لمنظمات الشباب. وينبغي أن يوفر التمويل فرصاً للمشاريع والمبادرات الصغيرة، والنهج البرنامجية المبتكرة التي تنطوي على المخاطرة؛

(ج) إنشاء نوافذ مكرسة للشباب والسلام والأمن في إطار الصناديق القائمة؛

(د) إعطاء الأولوية، كجزء من أي دعم تمويلي لمنظمات الشباب، لبناء القدرات التنظيمية من أجل زيادة استدامتها المالية وأثر عملها.

٦١ - وبغية كفالة تعزيز قدرات منظمات الشباب، والاعتراف بالدور القيادي للشباب وتعزيز شبكات التواصل بينهم، ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني القيام بما يلي:

(أ) دعم إنشاء أو تعزيز شبكات سلام وطنية وإقليمية وعالمية للشباب، على شبكة الإنترنت وخارجها، لتمكين الشباب ومنظماتهم من التواصل والتنظيم من أجل العمل وتبادل الخبرات والمعارف والموارد؛

(ب) بذل قصارى الجهود لكفالة وضع البرامج المتصلة بالشباب والسلام والأمن وتنفيذها ورصدها وتقييمها بالتعاون مع الشباب وبواسطتهم؛

(ج) الاعتراف بالعمل الإيجابي للشابات والشبان الذين يعملون في مجال السلام والأمن وإبرازه من خلال منح الجوائز والهبات والألقاب الشرفية؛

(د) إعطاء الأولوية لبناء القدرات داخل منظماتها عن طريق إشراك القادة الشباب وأعضاء منظمات الشباب في دورات التدريب والتوعية بشأن الشباب والسلام والأمن.

من الإقصاء إلى الإدماج المجدي

٦٢ - من أجل ضمان المشاركة السياسية الشاملة المجدية للشباب وزيادة الثقة المدنية، ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية أن تقوم بما يلي:

(أ) اعتماد ودعم استخدام الحصص من أجل تحقيق مشاركة الشباب المباشرة والمتكافئة بين الجنسين في جميع مراحل عمليات السلام والانتقال السياسي الرسمية، بدءا من المرحلة السابقة للتفاوض حتى التنفيذ، في مجالات من بينها الحوارات الوطنية ووضع الدساتير والعدالة الانتقالية وغيرها من العمليات السياسية المتصلة بالسلام والأمن. وينبغي أن تشمل هذه العمليات آليات لتحقيق التفاعل المستمر مع طائفة واسعة التنوع من الشباب، مع إيلاء اهتمام خاص إلى إدماج الشابات وإلى ضمان اتخاذ تدابير التمويل والأمن اللازمة لمشاركة الشباب؛

(ب) إضفاء الطابع المؤسسي على التدابير الرامية إلى سد الفجوة بين فئة الشباب والجهات الممثلة لهم في مؤسسات وعمليات الحوكمة المحلية والوطنية من خلال تخصيص الحصص للشباب، وإنشاء مجالس وأدوار استشارية للشباب، وتيسير وصول الشباب إلى المناصب التي تُشغل بالانتخاب من خلال مواءمة سن الأهلية للترشح للمناصب العامة مع سن التصويت؛

(ج) إعطاء الأولوية في الفرص للشباب اللاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين والشباب من المجتمعات المحلية المضيفة لتبادل المعلومات المتعلقة بالتحديات المصادفة في مجال إحلال السلام والأمن من خلال الحوار بين الأجيال ومنتديات التشاور والمشاركة في عمليات صنع القرار لضمان تلبية احتياجاتهم؛

(د) توسيع نطاق الشبكات الرقمية ليشمل المجتمعات المحلية النائية من أجل دعم المشاركة الشاملة والمجدية للشباب.

٦٣ - ومن أجل تحقيق أقصى مستويات حماية الشباب من العنف وضمان إعمال حقوقهم، ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان أن تقوم بما يلي:

(أ) احترام وحماية ودعم الحقوق العالمية والأساسية للشباب في حرية التنظيم والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والرأي والتعبير والمشاركة في الشؤون العامة من أجل تهيئة بيئة مؤاتية وآمنة للشباب العامل في مجال السلام والأمن، وكفالة عدم تعرضهم للتدابير الانتقامية بسبب عملهم. وينبغي للأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان أن تعطي هذا الأمر الأولوية القصوى وأن تتمسك الدول الأعضاء بإعمال تلك الحقوق غير القابلة للتصرف؛

(ب) الحفاظ على نزاهة مؤسسات سيادة القانون عن طريق حماية حقوق الإنسان للشباب، بما يشمل حمايتهم من الاعتقال والحبس التعسفيين، وإنهاء الإفلات من العقاب، وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة وإمكانية المساءلة. وينبغي أن تُعطى الأولوية للشابات والشبان بوصفهم المحاورين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، وذلك في مجالات من بينها تصميم وتنفيذ عمليات إصلاح قطاع الأمن ونظم العدالة الجنائية؛

(ج) توسيع نطاق انخراط مؤسسات وعمليات حقوق الإنسان مع الشباب من خلال تعميم مراعاة حقوق الشباب ومشاركتهم في عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة وغيرها من آليات حقوق الإنسان؛

(د) إعطاء الأولوية للصحة والسلامة العقليتين للشباب من خلال زيادة التمويل وتوفير خدمات صحية تراعي اعتبارات السن ونوع الجنس وتتسم بالشمول وعدم التمييز، بما في ذلك خدمات الصحة النفسية والاجتماعية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

٦٤ - ومن أجل دعم الإدماج الاقتصادي الهادف للشباب على نطاق أوسع وتعزيز وضع برامج توظيف شاملة تتمحور حول الشباب وتراعي ظروف النزاع، ينبغي للدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني أن تقوم بما يلي:

(أ) الاستثمار في إيجاد حيز مجتمعي آمن لإجراء حوار مدني يقوم فيه الشباب بشكل جماعي بتحديد أولويات بناء السلام والتنمية من أجل العمل داخل مجتمعاتهم المحلية والمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بتخصيص الأموال ذات الصلة؛

(ب) مواصلة دعم سياسات وممارسات العمل الشاملة التي تكفل المساواة بين جميع الشباب في الوصول إلى سوق العمل، والتمتع بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وإزالة الحواجز الهيكلية التي تعترض سبيل الشباب المهمشين، وإشراك الشباب في عملية صنع القرار المتعلقة بسياسات العمل، وتعزيز سبل الحماية الاجتماعية في الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، واعتماد نهج يقوم على أساس دورة الحياة؛

(ج) إشراك الشباب، إلى جانب أفراد المجتمعات المحلية، في تقييم احتياجاتها الاقتصادية قبل تصميم أي تدخل وكذلك في عملية التصميم نفسها، وفي تنفيذ برامج التوظيف ورصدها وتقييمها؛

(د) المبادرة بالوصول إلى فئات الشباب الأكثر تهميشا لضمان أن يكونوا الهدف الرئيسي لبرامج التوظيف وتفادي قصر إمكانية الوصول على النخبة من الشباب وتفاقم عدم المساواة.

٦٥ - ومن أجل ضمان فعالية فك ارتباط المقاتلين السابقين واستدامة إعادة إدماجهم في المجتمع، ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني أن تقوم بما يلي:

(أ) إقامة شراكات مع الشباب من أجل تصميم وتنفيذ عمليات فك الارتباط وإعادة الإدماج، على سبيل المثال عن طريق وضع اتفاقات تعاون رسمية بين منظمات الشباب والمؤسسات الأمنية، تحدد الأدوار والمسؤوليات بوضوح؛

(ب) دعم السبل التي تمكن الشباب من تحديد الأولويات الاستراتيجية والسياسات والنهج البرنامجية ذات الصلة.

٦٦ - ومن أجل ضمان الانتفاع بالتعليم على النحو الأمثل بوصفه أداه للسلام وحماية المؤسسات التعليمية من العنف، ينبغي للدول الأعضاء والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص ومنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني أن تقوم بما يلي:

(أ) تنفيذ استثمارات محددة في التعليم الشامل للجميع والقائم على القيم الإيجابية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وكذلك في المبادرات التعليمية الرسمية وغير الرسمية. وينبغي أن يشمل ذلك تركيزا على تنمية مهارات التفكير الناقد في سياقات محددة، وقيم التنوع ونبذ العنف، والتعلم الاجتماعي الوجداني وحل النزاعات، فضلا عن التدريب من أجل محو الأمية الرقمية. وينبغي دعم ذلك عن طريق إقامة ''شراكات في مجال ثقافة السلام'' تضم أصحاب مصلحة متعددين؛

(ب) إعطاء الأولوية لحماية مؤسسات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي بوصفها أماكن خالية من جميع أشكال العنف، وضمان وصول جميع الشباب إليها، بمن فيهم الشابات والفئات الشبابية الأخرى المهمشة.

٦٧ - ومن أجل ضمان مراعاة الخبرات الفريدة للشابات والأقليات الجنسية والجنسانية في مجال السلام والأمن ودعم الهويات المنصفة جنسانيا في صفوف الشباب، ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني أن تقوم بما يلي:

(أ) التطبيق المنهجي لمنظوري نوع الجنس والسن على جميع عمليات تقييم النزاعات وبرامج بناء السلام؛

(ب) إدراك ومواجهة المواقف الأبوية الضارة التي تؤثر في حقوق الشابات والأقليات الجنسية والجنسانية وسلامتهن وفاعليتهن، مع العمل دائما على تهيئة شروط شاملة للمشاركة؛

(ج) الاستثمار في عمل الشباب في مجال بناء السلام الذي يركز على تشجيع الهويات الذكورية الإيجابية والمنصفة التي تتحدى الأعراف الاجتماعية التقييدية، بسبل من بينها العمل مع الزعماء التقليديين والدينيين.

الشراكات الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل الشباب والسلام والأمن

٦٨ - من أجل دعم تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، ينبغي للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات غير الحكومية صاحبة المصلحة أن تقوم بما يلي:

(أ) إعطاء الأولوية لإنشاء تحالفات للشباب والسلام والأمن من أجل ضمان إحداث أثر جماعي على الشباب والسلام والأمن على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وينبغي أن تمثل هذه التحالفات شراكات شاملة ومتعددة القطاعات بين الشباب ومنظمات الشباب والجهات الفاعلة المتعددة

الأطراف والحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، والطوائف الدينية، والمؤسسات الخاصة والمؤسسات التعليمية؛

(ب) التشاور والعمل بنشاط على إشراك الشباب في تحديد أهداف ملموسة ومؤشرات عالمية وقطرية لرصد التقدم المحرز وقياس الأثر في تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥).

٦٩ - ومن أجل دعم المزيد من البحوث وجمع البيانات عن الشباب والسلام والأمن، ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني أن تقوم بما يلي:

(أ) دعم البحوث النوعية والكمية وجمع البيانات عن الشباب والسلام والأمن (بما في ذلك بيانات عن تصورات الشباب، حيثما أمكن ذلك) على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي من خلال تخصيص ما يكفي من الموارد التقنية والمالية والبشرية. وينبغي أن تدمج هذه المعلومات في الجهود الإحصائية القائمة، وأن تُخزن في مستودع مركزي على شبكة الإنترنت وأن تتاح للجمهور من أجل تسيير تبادل المعارف والممارسات الجيدة؛

(ب) التصنيف المنهجي للبيانات ذات الصلة والإحصاءات الوطنية حسب السن ونوع الجنس والخلفية الاجتماعية والاقتصادية والموقع الجغرافي.

٧٠ - ومن أجل دعم تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) على الصعيد الوطني، ينبغي أن تقوم الحكومات بما يلي:

(أ) إيجاد حيز آمن لإجراء مشاورات منتظمة ومستمرة مع مختلف الشباب لتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم في مجال السلام والأمن، والحفاظ على ذلك الحيز؛

(ب) إجراء استعراض لأثر ما تنتهجه من سياسات وممارسات في مجال السلام والأمن على الشباب، وإلزام قطاع الأمن بالتشاور مع الشباب؛

(ج) ضمان أوجه التآزر مع الخطط الوطنية المتعلقة بتنفيذ أهداف للتنمية المستدامة وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتحديد آليات للإبلاغ وكفالة المساءلة بشكل منتظم من أجل رصد التقدم المحرز في التنفيذ.

٧١ - وينبغي للهيئات والآليات الإقليمية أن تدعم وضع أطر سياساتية تعالج مسائل الشباب والسلام والأمن، بقيادة منظمات وشبكات وتحالفات إقليمية من بناة السلام الشباب الذين يعملون، في إطار شراكة مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، على تيسير تبادل المعارف وتدفق المعلومات بين البلدان.

٧٢ - وعلى الصعيد العالمي، يجب على منظومة الأمم المتحدة إنشاء آليات جديدة للحوار والمساءلة عن طريق القيام بما يلي:

(أ) إنشاء هيكل رصد ثلاثي لإتاحة منبر مشترك للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشباب من أجل الإبلاغ عن تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)؛

(ب) إنشاء فريق خبراء غير رسمي معني بالشباب والسلام والأمن، يتألف من مجموعة متنوعة من الشباب، يتم توخي الشفافية في اختيارهم مع منظمات الشباب من أجل تتبع مجموعة محددة بوضوح من المسائل بغية تعميم مراعاة القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) في أعمال مجلس الأمن؛

(ج) إعطاء الأولوية للاستماع مباشرة من الشباب الذي يعيش في البلدان المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، من خلال جلسات الإحاطة المعتادة أو الجلسات المنعقدة بصيغة آريا؛

(د) إدراج إشارات محددة إلى القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) في ولايات وتقارير بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية؛

(هـ) تعيين عضو منتخب من أعضاء مجلس الأمن ليشترك مع عضو دائم في مجلس الأمن في قيادة رصد التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥) من أجل ضمان إثارة مسائل الشباب الرئيسية في المشاورات المغلقة مع أعضاء المجلس؛

(و) توجيه طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا سنويا إلى مجلس الأمن عن الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ٢٢٥٠ (٢٠١٥)، في إطار مناقشة سنوية مفتوحة يقدم خلالها بناة السلام الشباب إحاطات إلى مجلس الأمن.

٧٣ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة إصلاح آلياتها الداخلية من أجل توسيع نطاق مشاركة الشباب، وذلك باتخاذ التدابير التالية:

(أ) جعل إنشاء المجالس الاستشارية للشباب وتعيين مستشارين لشؤون الشباب من ممارسة معتادة لكل وجود للأمم المتحدة على الصعيد القطري؛

(ب) تعيين مستشار لشؤون الشباب في المكتب الرئيسية للأمم المتحدة في جميع البلدان وفي المكاتب التنفيذية التابعة للأمين العام وجميع كيانات الأمم المتحدة لضمان أن يكون الشباب محور تركيز رئيسي في جميع الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل السلام والأمن؛

(ج) ضمان تكريس القدرات والخبرات اللازمة لإشراك الشباب ومنظمات الشباب في الحفاظ على السلام على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي؛

(د) وضع خريطة طريق على نطاق المنظومة بشأن الشباب والسلام والأمن لتيسير العمل المشترك والتنسيق والاتساق في توفير الموارد على نطاق جميع الكيانات العاملة في هذا المجال.

خلاصة

٧٤ - تمثل التوصيات الواردة في الفقرات أعلاه نقطة الانطلاق لإحداث تحول واسع النطاق وتوفر إطار عمل يمكّن الشباب والحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى من العمل معا لدعم ابتكارات الشباب وبناء السلام المستدام.

٧٥ - وتشهد هذه الدراسة على أصوات الآلاف من الشباب الذين خصصوا الوقت للتحدث إلينا ووثقوا في أننا نستمع إليهم. وستعكس الصيغة الطويلة من هذه الدراسة غنى أفكارهم الثاقبة وخبراتهم بشكل كامل وبمزيد من التعمق. ونحن مدينون بقدر كبير من الامتنان لأولئك الشباب ولجميع الشركاء الذين ساعدونا على تيسير الوصول إليهم.